أغراض حذف الفاعل وما ينوب عنه بين ابن مالك(٦٧٢هـ) وأبي حيان(٧٤٥هـ) وناظر الجيش(٧٧٨هـ)
دراسة تحليلية مقارنة

إعـــداد
أ/ هشام عبد السلام محمد

قال ابن مالك:

(قد يترك الفاعل لغرض لفظيّ أو معنويّ جوازا أو وجوبا، فينوب عنه جاريا مجراه في كلّ مفعول به أو جارّ ومجرور، أو مصدر لغير مجرّد التّوكيد، ملفوظ به أو مدلول عليه بغير العامل، أو ظرف مختصّ متصرّف وفي نيابته غير متصرّف أو غير ملفوظ به خلاف) [١]

شرح المسألة :

يتناول ابن مالك في هذه المسألة أغراض حذف الفاعل عند بناء الجملة للمفعول بشكل مجمل وهي الأغراض اللفظية والمعنوية جوازا أو وجوبا ثم يوضح ما ينوب عن الفاعل عند حذفه ويأخذ أحكامه وهي: المفعول به – الجار والمجرور – المصدر غير المؤكد لعامله – الظرف المختص المتصرف وتلك هي المسألة بشكل مجمل

[١]– انظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد دراسة وتحقيق على محمد فاخر وآخرين – دار السلام –ط١ ٤/ ١٦١٣ ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد للمصنف ت/ محمد كامل بركات– دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ٧٧/١

وقد تناول ناظر الجيش المسألة بالشرح، فأورد كلام ابن عصفور في المقرب في صدر باب المبني للمفعول فقال ناظر الجيش نقلا عن ابن عصفور :

"يحتاج في هذا الباب إلى معرفة خمسة أشياء: الأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول، وكيفية بنائها له، والسبب الذي لأجله حذف الفاعل، والمفعولات التي تقام مقام الفاعل، والأولى منها بالإقامة إذا اجتمعت، فأما الأفعال فثلاثة أقسام:

قسم لا يجوز بناؤه للمفعول باتفاق: وهو الأفعال التي لا تتصرف نحو: نعم وبئس.

وقسم فيه خلاف: وهو كان وأخواتها المتصرفة، والصحيح أنها تبنى للمفعول بشرط أن تكون قد عملت في ظرف أو مجرور فيحذف اسمها كما يحذف الفاعل، ويحذف الخبر؛ إذ لا يتصور بقاء الخبر دون مخبر عنه ويقام الظرف أو المجرور مقام المحذوف فيقال: كان في الدار، وكين يوم الجمعة[1].

وقسم لا خلاف في جواز بنائه للمفعول: وهو ما بقي من الأفعال المتصرفة[2]

وبيّن ناظر الجيش أن الأمر الأول الذي ذكره ابن عصفور (الأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول) لم يتعرض له ابن مالك لوضوحه ، من وجهة نظر ناظر الجيش ، أما باقي الأشياء الخمسة فقد ذكرها ابن مالك وشرحها ناظر الجيش وأما الأربعة الباقية؛ فقد تكلم عليها وبدأ بالكلام على السبب المقتضي لحذف الفاعل، وقد ذكروا أنه يحذف لعشرة أسباب فاختصر المصنف عدّها مكتفيا بقوله: (قد يترك الفاعل

٢- أجاز قوم وهم الكوفيون – انظر المساعد ٤٠٠/١- في كان زيد قائما ، كين قائم قال ابن السراج في الأصول ٨١/١ وهذا عندي لا يجوز من قبل أن كان فعل غير حقيقي وهو ناقص فلا يبنى لما لم يسم فاعله ، كما لا يبنى من الأفعال التي لا تتصرف ؛ لأن بناءها تصرف فيها انظر البديع في علم العربية أبو السعادات ابن الأثير (٦٠٦هـ) ت فتحي أحمد علي الدين ط جامعة أم القرى ١١٩/١

٣ - انظر المقرب لابن عصفور ٧٩/١ وتمهيد القواعد ١٦١٣/٤

لغرض لفظي أو معنوي)[1] ثم أورد ناظر الجيش شرح المصنف للمسألة في شرح التسهيل فقال:

فأشار باللفظي إلى قصد الإيجاز كقوله تعالى:(وَمَنْ عاقَبَ بِمِثْلِ ما عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ)[2]، وإلى موافقة المسبوق السابق كقول بعض الفصحاء: من طابت سريرته حمدت سيرته، وإلى إصلاح النظم كقول الأعشى

علّقتها عرضا وعلّقت رجلا ... غيري وعلّق أخرى ذلك الرّجل [3]

وأشار بالمعنوي إلى كون الفاعل معلوما كقوله تعالى: وَخُلِقَ الْإِنْسانُ ضَعِيفاً ... وإلى كونه مجهولا كقول الرجل: نبئت بكذا إذا لم يعرف من نبأه،...وإلى كون تعظيم الفاعل مقصودا فيصان اسمه عن مقارنة اسم المفعول كقول النبي صلّى الله عليه وسلّم: «من بلي منكم بهذه القاذورات فليستتر... وإلى كون الستر على الفاعل مقصودا خوفا منه أو خوفا عليه، هذا ما ذكره المصنف[4]«

ثم أورد ناظر الجيش رأي ابن الضائع الرافض لسوق أسباب بناء الفعل للمفعول معتبرا البناء للمفعول رأسا بذاته، كما البناء للفاعل رأس بذاته ، فكما لا يسأل عن علة البناء للفاعل فلا يُسأل عن علة البناء للمجهول ، يقول ناظر الجيش : واعلم أن ابن الضائع قال:

١–حصر المرادي هذه الأسباب العشرة في قوله: «قد يحذف الفاعل لغرض لفظي: كالإيجاز، والتصحيح، والتوافق، والتقارب، أو معنوي: كالعلم به، والجهل، والإبهام، والتعظيم، والتحقير، والخوف منه، أو عليه» اه. شرح المرادي للألفية (٢/ ٢١)

٢– سورة الحج ٦٠ -

٣–البيت من البسيط والشاهد قوله: «علقتها. وعلقت وعلق»؛ حيث بنى الفعل «علق» في المواضع الثلاثة للمفعول وحذف الفاعل لأجل إصلاح النظم البيت في التذييل ١٨٢/٢ .

٤–شرح المصنف للتسهيل ١٢٦/٢

" قولهم: يحذف الفاعل لكذا ولكذا هذيان من القول وما ارتكبه **المتأخرين**[1] في ذلك نازع عن الحق جملة، ولا فرق بين طلب العلة لذلك وطلب العلة في لم بني الفعل للفاعل؟! ... وما قاله غير ظاهر وكأنه بنى الأمر على أن كلّا من التركيبين أصل بذاته، ولا شك أن ذكر الفاعل هو الأصل وأن(ضُرِبَ زيدٌ) ثان عن (ضَرَبَ زيد، وإذا كان كذلك اتجه التعرض إلى ذكر العلة المقتضية حذف الفاعل.

ثم ثنى المصنف بذكر ما يقوم مقام الفاعل من المعمول، وأشار إلى ذلك بقوله :

)فينوب عنه جاريا مجراه في كل ما له مفعول به) إلى آخره فذكر أربعة وهي

المفعول به، والجار والمجرور، والمصدر، والظرف.

وأفاد بقوله: (جاريا مجراه في كل ما له) أن النائب عن الفاعل يخلفه في الرفع ووجوب التأخير عن **الفاعل**[2] والتنزل منزلة الجزء منه وعدم الاستغناءعنه[3]

رد أبي حيان على نص ابن مالك :

تناول الشيخ أبو حيان نص ابن مالك ذاكرا بعضا من المآخذ عليه ، أُوردُها تباعا ، ثم أذكرُ معارضة ناظر الجيش له وتفنيده إياها .

يرى أبو حيان أن ابن مالك جانبه الصواب حين :

---

[1]– خطأ نحوي ، وقع فيه محققو الكتاب البالغ عددهم ستة، ضمن سلسلة غير قليلة من الأخطاء التي رصدتها وأشير إليها في موضعها والصواب (المتأخرون) لكونها فاعلا وقد رجعت إلى النص في كتاب التذييل ووجدت الكلمة بالرفع ينظر تمهيد القواعد (١٦١٥/٤) والتذييل (٢٢٧/٥)

[2]– خطأ من محققي الكتاب ، انظر تمهيد القواعد ٤/ ١٦١٦ والصواب (**رافعه**) كما ورد ذلك في نص أبي حيان انظر التذييل ٢٢٧/٦

[3]–شرح التسهيل لابن مالك١١٨٣/٢

١- اعترض أبو حيان على تسمية الباب بـ (النائب عن الفاعل) وهي تسمية لم يعرفها النحاة قبلُ، وإنما النحاة اصطلحوا على تسمية هذا الباب ب (باب المفعول الذي لم يسم فاعله) لكن أبا حيان عاد ولم يقف طويلا عند هذا المأخذ معتبرا أنه لا مشاحة في الاصطلاح يقول أبو حيان في التذييل :

" الاصطلاح في باب المفعول الذي لم يسم فاعله بالنائب لم أراه لغير هذا المصنف، وإنما عبارة النحويين فيه أن يقولوا: باب المفعول الذي لم يسم فاعله، ولا مشاحة في الاصطلاح."[١]

٢- اعترض أبو حيان على اعتبار المفعول الذي لم يسم فاعله جاريا مجرى الفاعل في كل ما هو له ، حيث يرى أنه لا يجري مجرى الفاعل في العامل ، لأن الفاعل يرتفع بالفعل واسم الفعل والجار والمجرور والظرف واسم الفاعل والصفة المشبهة ، بينما النائب عن الفاعل لا يرتفع إلا بالفعل المبني للمفعول واسم المفعول فقط ، لذا فنائب الفاعل لا يجرى مجرى الفاعل في كل ما هو له بحسب أبي حيان الذي يقول ما نصه :

"وقوله فينوب عنه جاريًا مجراه في كل ما له مفعول به يعني أنه يجري مجراه في الرفع، ووجوب تأخره عن الرافع، والتنزل منزلة الجزء، وامتناع الحذف، إلا أنه لا يجري مجراه في العامل؛ لأن الفاعل يرتفع باسم الفعل، وبالظرف، والمجرور، والأمثلة، والجامد الجاري مجرى المشتق، ولا يرتفع المفعول الذي لم يسم فاعله إلا بالفعل، واسم المفعول، وفي ارتفاعه بالمصدر الذي ينحل بحرف مصدري والفعل خلاف، فإذا لم يجر مجراه في كل ما له." [٢]

---

[١]- التذييل ٦/٢٢٥

[٢]- السابق ٦/٢٢٧

٣- اعترض أبو حيان على ابن مالك في قوله : (، **فينوب عنه جاريا مجراه في كلّ ما له: مفعول به أو جارّ ومجرور**)[١] حيث يرى ابن مالك أن الجار والمجرور معا ينوبان عن الفاعل وهو ما اعتبره أبو حيان أمرا غير دقيق ، فقال: " وقوله أو جار ومجرور مثاله: غضب على زيد. وهذا الذي ذكره المصنف لم يذهب إليه أحد، وهو أن يكون الجار والمجرور يقوم مقام الفاعل، فيكونان معًا في موضع رفع، بل في ذلك مذاهب، ليس قول المصنف واحدًا منها. " [٢]:

ثم أخذ أبو حيان يعدد مذاهب النحاة في نيابة الجار والمجرور عن الفاعل عند النحاة ومذاهبهم في ذلك وفق التقسيم التالي :

أحدها: (النائب عن الفاعل المجرور فقط سواء كان حرف الجر زائدا أم أصليا)

مذهب جمهور البصريين، وهو أن **المجرور** في موضع رفع بالفعل، كما أنك إذا قلت "ما قام من أحد" فالمجرور بمن في موضع رفع بالفعل، وسواء عندهم في ذلك أن يكون الجر بحرف زائد، نحو: ما ضرب من أحد، أو بحرف جر غير زائد، نحو: سير بزيد.

الثاني: (النائب عن الفاعل المجرور فقط بشرط أن يكون حرف الجر زائدا)

مذهب الكوفيين وبعض البصريين، وهو أن ذلك لا يجوز إلا فيما حرف الجر فيه زائد، نحو "أحد" من قولك: ما ضرب من أحد.

وأما إذا/ كان غير زائد فلا يجوز ذلك. واختلف هؤلاء في الذي يقام مقام الفاعل إذا كان حرف الجر غير زائد على أربعة مذاهب:

---

[١]- تمهيد القواعد ١٦١٣/٤ وشرح التسهيل ١٢٦/٢

[٢]- انظر التذييل ٢٢٧/٦-٢٢٨

المذهب الأول:

ذهب بعض البصريين – ونص بعضهم على أنه ابن درستويه [١] – إلى أن المفعول الذي لم يسم فاعله هو ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل، والتقدير في نحو سير بزيد: سير هو، أي: السير. وإلى هذا ذهب أبو زيد السهيلي وتلميذه أبو علي الرندي. واستدل السهيلي على امتناع إقامة المجرور مقام المفعول الذي لم يسم فاعله بأن المفعول الذي لم يسم فاعله إذا تقدم صارمبتدأ، كما أن الفاعل إذا تقدم صار مبتدأ، فتقول: زيد ضرب، كما تقول: زيد ضرب، وأنت لا تقول: بزيد سير، فيكون بزيد مبتدأ، فإذا وجد من كلام العرب سير بزيد جعل المقام مقام الفاعل ضمير المصدر.

وقال السهيلي أيضًا: ما ذهب إليه أبو القاسم – يعني الزجاجي –[٢] وزعم أنه قول الأكثرين، وهو أن يقام المجرور مقام الفاعل فيكون في موضع رفع، فيكون هو المخبر عنه – غير صحيح، ولو صح لقيل: سيرت بهند، وجلست في الدار. ولأن الظرف لا ينوب وهو ظرف مقدر بـ (في) حتى يجعل مفعولًا على السعة، فإذا لم ينب من أجل أن حرف الجر مقدر فيه فكيف ينوب وحرف الجر ظاهر ملفوظ به، وأي شيء ينوب إذا قلت: جلس عندك، وعندك لا يكون إلا ظرفًا، فلم يبق إلا المصدر. ولأنه لا يحسن: سير بزيد العاقل، كما حسن {مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ}[٣]، فيرفع الفاعل كرفع غيره. ولأنه لو كان في موضع الفاعل لما جاز: بزيد سير، وعن زيد سئل، لأن النائب إذا قدم كان مبتدأ كالفاعل إذا قدم، والمبتدأ لا يكون مجرورًا، وجاء

---

[١] – انظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – السيوطي – ت عبد الحميد هنداوي – المكتبة التوفيقية ٥٢٣/١

[٢] – السابق نفسه

[٣] – سورة هود ٨٤

في التنزيل {كُلُّ أُولئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً}[1]، أي: مسؤولًا عنه، فليس (عنه) في موضع رفع كما زعموا، ولو كان كذلك ما جاز تقديمه وهو مجرور.

المذهب الثاني:

ذهب الكسائي وهشام[2] إلى أن مفعول الفعل ضمير مبهم مستتر في الفعل، وجعلا الضمير مبهمًا من حيث كان محتملًا أن يراد ما يدل على الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو ظرف زمان، ولم يقم دليل على أن المراد به بعض ذلك دون بعض.

المذهب الثالث:

ذهب الفراء[3] إلى أن حرف الجر في موضع رفع، كما أن الفعل في "زيد يقوم" في موضع رفع. وهذا ينبني على قولهم: مر زيد بعمرو، فمذهب البصريين أن المجرور في محل نصب، فإذا بني مثل هذا للمفعول كان المجرور في موضع رفع. وذهب الفراء إلى أن حرف الجر في موضع نصب، فلذلك ادعى أنه إذا بنى للمفعول كان حرف الجر في موضع رفع.

المذهب الرابع: ذهب قوم[4] إلى أن قولك "سير بزيد" هو على إضمار الطريق؛ لأن السير لا يكون إلا في مكان، والمعنى: قطع به طريق.[5]

٤ – (من اعتراضات أبي حيان على نص ابن مالك) عدم اشتراط ابن مالك في المصدر النائب عن الفاعل أن يكون متصرفا

حيث يرى أبوحيان التصرف شرطا ضروريا في المصدر النائب عن الفعل ، فيقول :

---

[1] – الإسراء ٣٦

[2] –الهمع ٥٢٤/١

[3] – انظر الهمع ٥٢٤/١

[4] – ممن أجاز ذلك المبرد في المقتضب ٥٢/٤ وابن السراج في الأصول ٧٩/١–٨٠

[5] –انظر التذييل٢٣١/٦ لأبي حيان ، ارتشاف الضرب له أيضا ٢/ ١٩٣

"**وقد نقص المصنف في إقامة المصدر شرطًا، وهو أن يكون المصدر متصرفًا، وكان ينبغي أن يذكره، ذكره في الظرف، فإنه إن كان المصدر غير متصرف لم يجز أن يقوم مقام الفاعل، نحو: معاذ الله وريحانه، وعمرك الله،وأمثال ذلك؛ لأن العرب التزمت فيها النصب على المصدر.**"[1]

اعتراضات ناظر الجيش على أبي حيان فيما أخذه على نص ابن مالك :

ذكرنا ثلاثة نقاط ردها أبو حيان على نص ابن مالك، وقد تعرض ناظر الجيش لها بطرق مختلفة ، حيث لم يلتفت إلى المأخذ الأول ربما لأن أبا حيان لم يعطه الأهمية اللازمة وذكره عرضا ، أما المأخذ الثاني فقد أفاض ناظر الجيش في الدفاع عن ابن مالك والانتصار له ، وفي المأخذ الثالث وقف ناظر الجيش في صف أبي حيان مؤيدا رأيه ومعارضته ابن مالك ، هذا بشكل مجمل ، أما التفاصيل ففي النقاط التالية :

١ – **المأخذ الاول الذي أخذه أبو حيان على نص ابن مالك يتعلق بالعنوان**

اعترض أبو حيان على تسمية ابن مالك الباب بـ (النائب عن الفاعل) وهي تسمية لم يعرفها النحاة قبلُ، وإنما النحاة اصطلحوا على تسمية هذا الباب ب (باب المفعول الذي لم يسم فاعله)، لكن أبا حيان عاد ولم يقف طويلا عند هذا المأخذ، معتبرا أنه لا مشاحة في الاصطلاح يقول أبو حيان في التذييل :

" الاصطلاح في باب المفعول الذي لم يسم فاعله بالنائب لم أراه لغير هذا المصنف، وإنما عبارة النحويين فيه أن يقولوا: باب المفعول الذي لم يسم فاعله، ولا مشاحة في الاصطلاح[2]

وقد أهمل ناظر الجيش هذا المأخذ ولم يذكره في رده على النقاط التي أثارها أبو حيان ، ربما كان ذلك تأمينا لعبارة أبي حيان التي ذيل بها مأخذه : " **لا مشاحة في الاصطلاح** " ، والحق أن تسمية ابن مالك للباب ب (**النائب عن الفاعل**) هي

١– التذييل ٦/٢٣٨–٢٣٩

٢– التذييل ٦/٢٢٥

التسمية التي شاعت وانتشرت بين النحاة بعد ذلك، كونها أيسر تركيبا من مصطلح (**المفعول الذي لم يسم فاعله**) الذي تتداخل فيه الجملة الفعلية مع الاسمية ، على حين (نائب الفاعل) اسم مركب إضافي ، وهو أيسر بلا شك من الجمل المتداخلة في (المفعول الذي لم يسم فاعله) وهو الذي انتشر بعد ابن مالك كما اسلفت فقد سمى ابن هشام الباب في شذور الذهب ب: " المرفوعات عشرة : الأول الفاعل والثاني نائب الفاعل [1] ، وعندما ألف الحطاب الرعيني مؤلفه (متممة الأجرومية) سمى الباب بـ (نائب الفاعل) وقال تحته :

باب نائب الفاعل

...ويجب ألا يلحق الفعل علامة تثنية أو جمع إن كان مثنى أو مجموعا نحو: ضُرِبَ الزيدان وضُرِبَ الزيدون، ويسمى أيضا **(النائب عن الفاعل)** وهذه العبارة أحسن وأخصر؛ ويسمى فعله الفعل المبني للمفعول والفعل المبني للمجهول والفعل الذي لم يسم فاعله؛[2]

وعلى ذات الدرب سمى الشيخ خالد الأزهري الباب ب (نائب الفاعل) فقال : "

الباب الثاني

من المرفوعات باب (نائب الفاعل) ونائب الفاعل (هو كل اسم حذف فاعله) لغرض من الأغراض (وأقيم هو) أي نائب الفاعل (مقامه) أي مقام الفاعل[3]

ثم سلك النحاة إلى يومنا هذا المسلك في تسمية باب المفعول الذي لم يسم فاعله ب (نائب الفاعل) وهو أيسر وأخصر كما أوضحت

---

[1]- انظر شذور الذهب في معرفة كلام العرب – ابن هشام الأنصاري ٧٦١هـ–ت محمد محي الدين عبد الحميد –دار الأنصار ط ١٥ –ص٥٥١

[2]- انظر متممة الأجرومية – الحطاب الرعيني (٩٥٤هـ) ١٩/١

[3]- الكتاب: شرح الأزهرية- خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (٩٠٥هـ)- المطبعة الكبرى ببولاق ٢٢/١

٢- كما اعترض أبو حيان على اعتبار المفعول الذي لم يسم فاعله جاريا مجرى الفاعل في كل ما هو له ، فقال : " وقوله فينوب عنه جاريًا مجراه في كل ما له مفعول به يعني أنه يجري مجراه في الرفع، ووجوب تأخره عن الرافع، والتنزل منزلة الجزء، وامتناع الحذف، إلا أنه لا يجري مجراه في العامل؛ لأن الفاعل يرتفع باسم الفعل، وبالظرف، والمجرور، والأمثلة، والجامد الجاري مجرى المشتق، ولا يرتفع المفعول الذي لم يسم فاعله إلا بالفعل، واسم المفعول، وفي ارتفاعه بالمصدر الذي ينحل بحرف مصدري والفعل خلاف، فإذا لم يجر مجراه في كل ما له."[١]

رد ناظر الجيش بقوله :

" وهذا الذي ذكره لا يتوجه على المصنف، لأن النائب عن الفاعل إنما يجري مجراه في كل ما له إذا تبين أنه نائب عنه ولا يتبين ذلك إلا بدليل، والدليل هو التغيير الذي يحدث في العامل، فما لم يحدث تغيير لا يجوز الحكم عليه بأنه نائب[٢]. فعلى هذا: المرفوع باسم الفعل والظرف والمجرور وما ذكره معها محكوم بفاعليته قطعا؛ إذ لا دليل إذ ذاك على حذف الفاعل لو حكمنا على المرفوع بها بأنه نائب عنه، وإذا كان الحكم على شيء بالنيابة عن الفاعل متوقفا على أمر ولم يوجد ذلك الأمر؛ لزم انتفاء الحكم عن ذلك الشيء قطعا، وعلى هذا: لا يحتاج إلى أن يستثني ويقول: إلا أنه لا يجري مجراه في العامل[٣]

حيث يرى ناظر الجيش أن ابن مالك ليس في حاجة إلى أن يستثني فيقول إنه جار على مجراه في كل ما هو له إلا العامل لأن المرفوع باسم الفعل أو الظرف والمجرور محكوم بفاعليته إذ لا دليل إذ ذاك على أنه نائب فاعل لأن الفعل بقي على صورته الأصلية ، ولم يحدث فيه التغيير الواجب عند البناء للمفعول

---

[١]- التذييل والتكميل ٢٢٧/٦

[٢]- ينظر شرح الأشموني ٦١/٢-٦٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧١/٧

٣- تمهيد القواعد ١٦١٦/٤

والحق مع ناظر الجيش ؛ لأن النحاة صرحوا بأن نائب الفاعل يجري مجرى الفعل من وجوب التأخير وإفراد العامل والتنزل منزلة الجزء منه وعدم الاستغناء عنه ولم يستثنوا ب (إلا في العامل) [١]

٣- يرى ابن مالك أن الجار والمجرور معا ينوبان عن الفاعل، فقال :(.. فينوب عنه جاريا مجراه في كلّ ما له: مفعول به أو(جارّ ومجرور)[٢] ، ويرى أبو حيان أن المذاهب فيما ينوب عن الفاعل متعددة ليس بينها الجار والمجرور معا وأخذ يعدد تلك المذاهب بالتفصيل يقول أبوحيان:

" وهذا الذي ذكره المصنف لم يذهب إليه أحد، وهو أن يكون الجار والمجرور يقوم مقام الفاعل، فيكونان معًا في موضع رفع، بل في ذلك مذاهب، ليس قول المصنف واحدًا منها[٣].

وقد أيد ناظر الجيش وجهة نظر أبي حيان في أن النائب عن الفاعل هو المجرور فقط وهو مذهب البصريين ، ولكنه حمل قول ابن مالك على الاتساع والتجوز فقال : " الحق أن النائب عن الفاعل في نحو: مرّ بزيد؛ إنما هو المجرور والحرف وصل معنى الفعل الذي هو المرور إليه، كما تقول في نحو: مررت بزيد أن الذي في محل النصب إنما هو المجرور والباء موصلة العامل إليه، ولكن المصنف تجوز فجعل النيابة للجار والمجرور معا ، ولا شك أنهما في الصورة هما القائمان مقام الفاعل فكان ذلك هو الحامل له على التجوز، وليس هذا الأمر مما يخفى على أضعف الناظرين في كلام النحاة، فما ظنك بالمصنف صاحب النظر العالي رحمه الله تعالى؟![٤]

---

[١]- ينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ للمصنف ص ٨٨- وهمع الهوامع ١٦٢/١- وشرح الأشموني ٦١/٢

[٢]- تمهيد القواعد ١٦١٣/٤ وشرح التسهيل ١٢٦/٢

٣- التذييل ٢٢٧/٦-٢٢٨

٤- تمهيد القواعد ١٦٢٠/٤

تفصيل المسألة :

يمكن إجمال آراء النحاة في نيابة الجار والمجرور محل الفاعل عند البناء لما لم يسم فاعله ، تطبيقا على مثال النحاة المشهور في هذا الباب (**سير بزيد**) على النحو التالي :

١ – نائب الفاعل هو الضمير العائد على المصدر المفهوم من الفعل فـ (سير بزيد)على تقدير (سير هو بزيد) أي (سير السير بزيد) وهو رأي جمهور البصريين سواء كان حرف الجر زائدا أم أصليا وقيل هو رأي ابن درستويه كما أسلفنا [١]

٢ – نائب الفاعل هو ضمير مبهم مستتر في الفعل وهو مذهب الكسائي وهشام [٢]

٣ – نائب الفاعل هو حرف الجر وهو في موضع رفع ، ونسب إلى سيبويه[٣] والفراء والعجيب في تلك الآراء التي تناولها أبوحيان[٤] وتناقلها النحاة من بعده أنها تغافلت عن الرأي القائل بنيابة الجار والمجرور كليهما عن الفاعل وهو الرأي الذي ذهب إليه المصنف، وأرجعه ناظر الجيش إلى التجوز والاتساع ،،لكن الحقيقة أن هذا الرأي ذهب إليه ابن السراج[٥] وأبو علي الفارسي [٦] والإمام عبد القاهر الجرجاني[٧] وابن جني[٨] جني[٨] وابن برهان[٩]

---

[١] – انظر همع الهوامع – السيوطي – ٥٢٣/١

[٢] – السابق نفسه

[٣] – انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ت أحمد حسن مهدلي و علي سيد علي – دار الكتب العلمية بيروت ط١ ٢٨٩/١

[٤] – انظر التذييل ٢٢٧/٦

[٥] – انظر الأصول لابن السراج ٧٨/١–٨٠

[٦] – انظر الإيضاح لأبي علي الفارسي٧٣/١

[٧] –انظر المقتصد – عبد القاهر الجرجاني ١/ ٣٥٣

[٨] – انظر لمع الأدلة لابن جني ٣٤/١

[٩] – انظر شرح اللمع لابن برهان ٤٦/١

رأي سيبويه والفراء في المسألة :

نقل أبو سعيد السيرافي عن سيبويه قوله : " ولو كان الفعل غير متعد إلى شيء من المفعولات(لازما)، فنقلته إلى ما لم يسم فاعله ، أقمت المصدر أو الظرف أو حرفا من حروف الجر المتصلة بالاسم مقام الفاعل وذلك قولك:(**سير بزيد السير الشديد فرسخين يومين**)، فتقيم الباء مقام الفاعل [1]

وعليه فإن سيبويه يرى نيابة حرف الجر وحده عن الفاعل ، وهو على ما يبدو ما فهمه منه الفراء فأيده على هذا الرأي، فمذهب الفراء أن حرف الجر في نحو (سير بزيد) في موضع نصب فلذا ادعى أنه إذا بني للمفعول كان في موضع رفع والرابع وعليه ابن درستويه والسهيلي والرندي أن النائب ضمير على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير سير هو أي السير؛ لأنه لوكان المجرور هو النائب لقيل سيرت بهن وجُلِسْتُ في الدار، ولكان إذا قدم يصير مبتدأ ، كما هو شأن الفاعل وذلك لا يتصور في المجرور ، ورُد بأن العرب تصرح معه بالمصدر المنصوب نحو : سير بزيد سيرا فدل على أنه النائب ، وأجيب عن ترك التأنيث بأنه نظير كفى بهن فاضلة ، فإنها الفاعل قطعا ولا يؤنث كفى ، وعن امتناع المبتدأ بوجود المانع وهو العامل اللفظي [2]

[2]

والمشهور في المسألة نيابة المجرور عن الفاعل وهو رأي جمهور البصريين وقد نقله الشيخ خالد الأزهري في (شرح التصريح على التوضيح) حيث قال :

"الثاني: المجرور" كما عبر عنه البصريون سواء أكان الفعل لازما للبناء للمفعول أم لا. فالأول "نحو: {وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ} " [الأعراف: ١٤٩] "و" الثاني نحو: "قولك، سير بزيد"؛ لأن المجرور بالحرف مفعول به معنى فصح نيابته عن الفاعل، هذا مذهب الجمهور.

١- الكتاب – شرح السيرافي ٢٨٩/١

٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – السيوطي (٩١١هـ) ت عبد الحميد هنداوي التوفيقة – ٥٨٧/١

"وقال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه" أبي علي "الرندي" بالراء المهملة والنون: "النائب ضمير المصدر" المفهوم من الفعل المستتر فيه، والتقدير: ولما سقط هو، أي السقوط والسير [١]

رأي النحاة المتأخرين :

يتفق النحاة المتأخرون على اعتبار الجار والمجرور معا هو النائب عن الفاعل كما ذهب ابن مالك[٢] تجوزا واتساعا كما ذكر ناظر الجيش[٣] وذلك تيسيرا على الناشئة وتقليلا من الإعراب المقدر الذي أثقل النحو بقيود لا طائل من ورائها كما دعا ابن منظور إلى إلغاء الإعراب التقديري .

رأي الأستاذ عباس حسن :

يرى الأستاذ عباس حسن – والباحث يؤيده – جواز القول الشائع باعتبار الجار والمجرور كليهما النائب عن الفاعل من باب التيسير والبعد عن الجدال العقيم الذي لا خير يرجى من ورائه فيقول :

" وأما الجار مع مجروره فإن كان حرف الجر زائدًا – نحو: ما صودر من شيء – فلا خلاف أن النائب هو المجرور وحده – "وأنه مجرور لفظًا، مرفوع محلًا، فيجوز في التوابع مراعاة لفظه أو محله.

أما حرف الجر الأصلي مع مجروره – نحو: قعد في الحديقة الناضرة، فالصحيح أن الذي ينوب منهما عن الفاعل هو المجرور وحده "[٤] برغم أن الشائع على الألسنة هو : الجار والمجرور ، ولا مانع من قبوله تيسيرا وتخفيفا وفوق ذلك يريحنا من أنواع

١- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (٩٠٥هـ)- دار الكتب العلمية –بيروت ط١ - ٤٢٢/١ (

٢– انظر شرح التسهيل ١٢٦/٢

٣– انظر تمهيد القواعد١٦٢٠/٤

٤– فهو مجرور في الظاهر لكنه في المعنى والتقدير مرفوع في التوابع أو غيرها

مرهقة من الجدل الثقيل حول إثبات أن النائب حرف الجر وحده أو مجروره وحده ...[1]

وفي موضع آخر نقل الأستاذ عباس حسن ما أورده ابن يعيش في شرح المفصل حين قال :

لفظه مجرور وموضعه نصب؛ لأنه مفعول؛(يعني الاسم المجرور في نحو سير بزيد) ولذلك يجوز فيما عطف عليه وجهان، الجر والنصب؛ نحو قولك: مررت بزيد وعمرو –وعمرًا؛ فالجر على اللفظ، والنصب على الموضع؛ وذلك من قبل أن الحرف يتنزل منزلة الجزء من الفعل؛ من جهة أنه به وصل إلى الاسم؛ فكأنه كالهمزة في: أذهبته، والتضعيف في: فرحته، وتارة يتنزل منزلة الجزء من الاسم المجرور به؛ ولذلك جاز أن يعطف عليها بالنصب: فالجر على الاسم وحده، والنصب على موضع الحرف والاسم معًا. ا. هـ. والرأي صريح في جواز الأمرين، ولا شك أن ما يجري في العطف يجري في غيره من باقي التوابع، ثم عاد فردد هذا – في ج ٨ ص ١٠ – من غير أن يقتصر من النواسخ على العطف، بل نص على الصفة أيضًا، ولا ريب أن بقية التوابع يجري عليها ما يجري على العطف والنعت.

ولعل الخير اليوم في إهمال ها الرأي، والاقتصار على الرأي الآخر السديد الذي يوجب الجر وحده في التوابع، وترك النصب لما قد يكون مسموعًا من الكلام القديم دون محاكاته؛ حرصًا على الضبط في أداء المعاني بدقة وإحكام، ومنعًا للخلط الذي يؤدي إليه إباحة النصب، إذ يترتب على جواز النصب أن يكون لكل اسم مجرور بحرف جر أصلي إعراب محل غير إعرابه اللفظي، وهذا الحكم العام الشامل – الذي يقضي بإعراب جميع الأسماء المجرورة بحرف جر أصلي إعرابًا محليا بعد إعرابها اللفظي، وبإدخالها في أنواع الألفاظ التي لها إعراب محلي – يوقع في اللبس بين

[1]– النحو الوافي ١١٧/٢–١١٨

أصالة حرف الجر، وزيادته فوق أن ذلك الحكم غير معروف من المعربات المحلية –، ولم يذكره أحد بين أنواعها المعروضة في المراجع المتداولة [1]

ويقول الأستاذ مرعي الكرمي في كتابه (دليل الطالبين لكلام النحويين) : " فإن لم يوجد المفعول به قام مقامه المجرور أو الظرف المتمكن من الزمان أو المكان والمصدر المختص نحو (سير بزيد يومين فرسخين سيرا شديدا فيجوز أن تقيم كلا منهم مقام الفاعل [2]

[1] – النحو الوافي ١٥١/٢

[2] – انظر دليل الطالبين لكلام النحويين – مرعي القرني –إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية – ١١جزء ٣٩/١

خاتمة :

أقف في صف ابن مالك وناظر الجيش في اعتبار الجار والمجرور معا النائب عن الفاعل وهو رأي فيه الكثير من التيسير على الدارسين وهو الذي سار عليه جل النحاة منذ ابن مالك وحتى يومنا هذا، وهو رأي معتبر قال به كثير من النحاة كما أسلفت ومنهم ابن السراج وابو علي الفارسي وابن جني الذي يقول في كتابه اللمع في العربية :

فإن أقمت الباء وما عملت به مقام الفاعل قلت : سير بزيد فرسخين يومين سيرا شديدا ، فالباء وما عملت فيه في موضع رفع [1]

ولعل هذا الرأي هو الاقرب للمنطق، حيث لا يستساغ فصل حرف الجر عن المجرور ، لاسيما مع كون حرف الجر أصليا !!

وقبل أن أخرج أسجل تعجبي من تكرار مثال واحد في جميع كتب النحو قديمها وحديثها في هذا الباب وهو **(سير بزيد فرسخين يومين سيرا شديدا)** وهو المثال الأثير لدى النحاة ، وإذا قبل تكرار هذا المثال في كتب النحاة القدماء فكيف نقبله من المتأخرين الذين يخاطبون طلابا لا يعرفون الفرسخ !!![2]

١- اللمع في العربية – ابن جني (٣٩٢هـ) ت فائز فارس – دار الكتب الثقافية – الكويت ٣٤/١

٢- "الفَرْسَخُ: السكون؛ وقالت الكلابية: فراسخ الليل والنهار ساعاتهما وأَوقاتهما؛ وقال خالَدَ ابن جنبة: هؤلاء قوم لا يعرفون مواقيت الدهر وفراسخ الأَيام؛ قال: حيث يأْخذ الليل من النهار، والفرسخ من المسافة المعلومة في الأَرض مأْخوذ منه.

والفرسخ: ثلاثة أَميال أَو ستة، سمي بذلك لأَن صاحبه إِذا مشى قعد واستراح من ذلك كأَنه سكن، وهو واحد الفراسخ؛ فارسي معرب.

وفي حديث حذيفة: ما بينكم وبين أَن يُرْسَلَ عليكم الشرُّ إِلاَّ فَراسِخُ من ذلك، حكاه ابن الأَعرابي؛ وفي رواية: ما بينكم وبين أَن يُصَبَّ عليكم الشرّ فَراسِخَ إِلاّ موتُ رجلٍ، يعني عمرَ بنَ الخطاب، رضي الله عنه، فلو قد مات صُبَّ عليكم الشرّ.

قال ابن شميل: كل شيءٍ دائم كثير لا ينقطع فرسخ.

والفرسخ: الراحة والفرجة؛ ويقال للشيء الذي لا فرجة فيه: فرسخ، كأَنه على السلب.

وانتظرتك فرسخاً من الليل أَو من النهار أَي طويلاً، وكأَن الفرسخ أُخذ من هذا.

وفَرْسَخَتْ عنه الحمَّى وتَفَرْ سَخَتْ وافْرَنْسَخَتْ: انكسرت وبعدت،وكذلك غيرها من الأَمراض.

والفرسخ: الساعة من النهار؛ قال أَبو زياد: ما مُطِرَ الناسُ من مطر بين نَوْأَيْنِ إِلا كان بينهما فَرْسَخٌ.

قال: والفرسخ انكسار البرد.

وقال بعض العرب: أَعصبت السماء أَياماً بعَين ما فيها فرسخ؛ والعَين: أن يدوم المطر أَياماً.

وقوله: ما فيها فرسخ يقول: ليس فيها فرجة ولا إِقلاع.

قال: وإِذا احتبس المطر اشتدَّ البرد فإِذا مطر الناس كان للبرد بعد ذلك فرسخ أَي سكون، من قولك فَرْسَخَ عني المرض، وافْرَ نْسَخَ أَي تباعد انظر لسان العرب مادة خ ثم ف ثم ر ثم س